مفهوم (الإلحاق) في الصرف العربي

محمد سعيد صالح الغامدي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

الملخص:

تعرض هذه الورقة مفهوم الإلحاق في قسمين رئيسيين. فتعرض في أحد القسمين مفهوم الإلحاق كما استقر في أذهان الصرفيين بحدِّه ، وأركانه، والغرض منه ، وأماراته ، والأصول العامة المميزة له، وكذلك حصر الألفاظ التي قال القدماء : إنها ملحقة. وفي القسم الآخر تناقش الورقة المفهوم ، في محاولة لوضعه في ميزان الدرس اللغوي ، مع إبراز ما يشكل على المفهوم بحسب ما استقرت صورته في أذهان الدراسين قديماً وحديثاً.

أولاً : الإلحاق في التراث الصرفي

من الأصالة والزيادة إلى الإلحاق :

قام علم "الصرف" العربي على أسس عدة ، من بين أهمها : تمييز حروف الكلمات العربية الأصول من الحروف المزيدة فيها. فنبه أئمة الأقدمين على أهمية علم التصريف الذي هو "أن تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلها أصول ، فتتصرف فيها بزيادة أو نقصان ، أو نقل من زمان إلى زمان"(١). و "يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية أتمَّ حاجة ، وبهم أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها"(٢). ولذا عُدَّت القدرة على تمييز الأصلي والزائد في بعض المواضع الغامضة أهم ما به يعرف حُذاق الصرفيين ، وبه يتميزون عن ضعافهم.

---

(١) التتمية في التصريف ص ٢٧ – ٢٨.

(٢) المنصف ١ / ٢.

بل لقد ذكر بعض الأقدمين في بعض كتبهم – استدلالا على غموض علم التصريف – سقطات لعدد من العلماء الأجلاء فيه ، نحو ما يحكى عن أبي عبيد من أنه جعل "مندوحة" مشتقة من "انداح" ، وعن أبي العباس ثعلب مثلا انه جعل "أسكفة الباب" من "استكف" ، و"تنور" من "النار"، وكل ذلك باطل[1].

وقد اقتضت أهمية معرفة الزوائد والأصول أن يتوصل الصرفيون إلى تعيين الحروف التي تزاد ، ومواضع زيادة الحرف ، ومعاني الزيادة ، وأغراضها ، وعدد حروف الأبنية التي يُتوصل إلى قوانين عامة يعرف بموجبها الأصلي والزائد. وهذا كله مشهور معروف في كتب الصرفيين ، ولا حاجة هنا إلى تفصيل القول فيه. غير أننا هنا سنضطر إلى إجمال ذكر مُثُل الأبنية ، وحروف الزيادة ، والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة الزائد والأصلي ؛ لعلاقة ذلك بما سمي في اصطلاح الصرفيين بـــــ " الإلحاق". وسنقف من خلال الدراسة على أثر التصور الصرفي للزيادة في نشوء هذا المفهوم.

أما حروف الزيادة فعشرة ، فمجموعة في قولك : "سألتمونيها". وأما أدلة الزيادة فمع أن بعضهم حاول حصر مجموعها في ثمانية هي : الاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة ، واللزوم ، ولزوم حرف الزيادة البناء ، وكون الزيادة لمعنى ، والنظير ، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير[2].يلحظ أن الأمر يؤول في حقيقته إلى دليلين اثنين عليهما المعتمد ، هما : الاشتقاق وعدم النظير ، فدليل الاشتقاق هو أن يستدل من المعنى الذي يؤديه عدد من حروف الكلمة على الجذر الأصلي للمادة ويحكم على ما عدا تلك الحروف بالزيادة. والتصريف إنما هو وسيلة عملية يُلجأ إليها لمعرفة الجذر المشتق منه وما زيد عليه ، كما يدل من وجهة ثانية على ما يسقط من الحروف المزيدة في بعض الصيغ . وينظر

---

(١) ينظر الممتع في التصريف ١/ ٢٩ ـ ٣٠.
(٢) ينظر الممتع ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

مع ذلك في كون الزيادة لمعنى تبعًا لما تؤديه الصيغة مع ذلك الحروف ومن غيره. أما عدم النظير فهو النظر فيما إذا ورد على الصيغة نفسها ألفاظ أخرى في لغة العرب ، ويدخل في ذلك الكثرة واللزوم والدخول في أوسع البابين . ويزاد الحروف لأغراض حصروها في (مد الصوت ، والتعويض عن محذوف ، وتكثير الحروف ، وإمكان الابتداء بالساكن ، وإمكان الوقوف على حرف واحد ، وبيان الحركة أو الحرف ، والزيادة لمعنى ، والزيادة للإلحاق)[1]. وواضح هنا أن الزيادة للإلحاق ليست للدلالة على معنى.

وأما الأبنية فيكفي أن نذكر هنا أبنية ما زاد مجرداً عن الثلاثة؛ لعدم الحاجة في هذا المقام إلى ذكر أبنية الثلاثي. فالاسم الرباعي له خمسة أبنية متفق عليها ، هي : (فَعْلَل كجعفر ، فِعْلِل كزبرج ، وفُعْلُل كقلفل ، وفِعْلَل كدرهم ، وفِعَلّ كفطحل) . واختلف في : (فُعْلَل كجخدب) إذ أنكره بعضهم كما سيأتي ، وللخماسي أربعة أبنية ، هي (فَعَلَّل كسفرجل، وفُعَلِّل كخزعبل، وفَعْلَلِل كجحمرش ، وفِعْلَلّ كقرطعب). وزاد بعضهم : (فُعْلَلِل كهندلع)[2]. أما في الأفعال فللرباعي المجرد صيغة واحدة ، هي : (فَعْلَلَ كدحرج). وليس للخماسي إلا صيغ مزيدة.

وبالتأمل في عدد الأبنية المجردة نجدها قليلة جدًّا بالنظر إلى ما يقابلها من المزيدة. ومما لا شك فيه أن تقليل عدد الأبنية المجردة ما أمكن غرضٌ حرَص عليه النحاة أشد الحرص ؛ لأن ذلك أدعى للضبط والإحكام. إذ حصروا المجرد الزائد عن الثلاثة فيما سمع عن العرب مما كانت حروفه جميعها من غير "حروف الزيادة" العشرة. ولذا كان وجود أحد العشرة في البناء ابتداءً مؤهلا لأن يعد زائداً ، فإذا وافق دليلا من "أدلة

---

(١) ينظر الخلاصة الصرفية ٢٤٣ - ٢٤٤

(٢) ينظر المنصف ١ / ٣١.

الزيادة" المذكورة آنفاً قطع بزيادته من غير تردد ، ولزم عند ذاك البحث عن مسوغ له مما سمي عندهم بـــــ " أغراض الزيادة". فأما ما يطابق الأسس التي بنيت عليها أدلة الزيادة مطابقة تامة ، كحرف المد في "سعيد ، وعمود ، وكتاب" ؛ إذا يسقط في التصريف ، ولاينافي دليل الاشتقاق ، وحين لم يعثر على معنى للزيادة ، ولا على علة من علل الابتداء والوقوف الاضطرارية ، فقد قيل : إن غرض الزيادة فيه مد الصوت. وأما نحو واو "جوهر" في الاسم مثلاً ونحو ياء "سيطر" في الفعل فقد قيل فيه : للإلحاق بنحو جعفر ودحرج. وقد يُعَبَّر عن غرض الزيادة إن لم يوجد النظير بأنه : لتكثير الكلمة ، أو زيادة لغير معنى ، أو لغير إلحاق.وذلك كله أحسن عندهم من تكثير الأبنية ؛ لئلا يؤدي إلى خرقٍ متسع. يقول ابن يعيش بعد تعداد أبنيه الاسم الخماسي المجرد الأربعة : (وقد ذكر محمد بن السري بناءً خامساً ، وهو "هُنْدَلِع" لبقلة. وأحسبه رباعيًّا والنون فيه زائدة ؛ ولو جاز أن يُجعل "هُنْدَلِع" بناء خامساً لجاز أن يُجعل "كَهَنْبُل" بناءً سادساً ، وهذا يؤدي إلى خرق متسع)[1].

ولعل غرض تقليل الأبنية المجردة ما أمكن ، وإمكان تخريج أى حرف من الحروف العشرة في اللفظ على الزيادة ، والتعويل على قانون النظير ، تضافرت جميع هذه الأمور في تهيئة الظروف العلمية التي نشأ فيها القول بالإلحاق بمفهومه الاصطلاحي عند أهل الصناعة الصرفية. ولذا يحسن أن نقف على الملامح التي تعين صورة "الإلحاق" كما استقرت في أذهان الدارسين، وعلى الأبنية المتفق على انها من صيغ الإلحاق والمختلف فيها ، والأصول العامة التي اعُتمد عليها في تعيين المفهوم وتميزه عن

---

(١) شرح الملوكي ٢٩.

غيره ، ثم نناقش انطلاقاً من ذلك كله حقيقته ، وهو ما ترمي هذه الدراسة إلى الوفاء به.

مفهوم الإلحاق ، وأركانه ، وغرضه ، وأمارته :

استعمل قدماء النحويين لفظ "الإلحاق" بمعناه اللغوي ، أي : أن يراد بإلحاق الشيء بالشيء أن يصير مثله أو مشابهاً له. فهذا سيبويه يورد اللفظ كثيراً بهذا المعنى ، ومن ذلك قوله في تعريب الكلمات الأعجمية وإلحاق نسبها بالعربية : (اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما ألحقوه بكلامهم ، وربما لم يلحقوه)[1].وهذا ونحوه كثير في كتاب سيبويه ، وهو ما يوافق ما استعمله العرب ونصت عليه المعاجم العربية في مادة "لحق" من معاني : إتباع الشيء الشيء ، وإلصاقه بغيره ، وإدراك الشيء أي : اللحاق به[2].

ويبدو أن الدلالة اللغوية تدرجت مع النحاة إلى أن وصلت بالمفهوم آخر الأمر إلى ما عبر عنه ابن جني بقوله : (إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به ؛ لضرب من التوسع في اللغة. فذوات الثلاثة يُبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة)[3]. وزاد ابن مالك المفهوم الاصطلاحي إيضاحاً حين قال في الزائد الذي للإلحاق : (ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه ، محكوماً له بحكم مقابله غالباً ، ومساوياً له مطلقاً في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفي تضمن زيادته إن كان مزيداً فيه ، وفي حكمه ، ووزن مصدره الشائع إن كان فعلاً)[4]. وسيتبين من خلال الصفحات القادمة أن المفهوم الذي ينطبق عليه

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٣.
(٢) ينظر مادة (لحق) في الصحاح والجمهرة واللسان.
(٣) المنصف ١ / ٣٤.
(٤) متن التسهيل في المساعد ٤ / ٧١ – ٧٣.

هذا الحد الذي حدَّ به ابنُ مالك وغيرُه الإلحاقَ قد استقر في أذهان النحاة المتقدمين كالخليل بن أحمد وسيبويه ومن جاء بعدهما بالصورة نفسها التي أوجزها متأخرو النحاة في هذا الحد ونحوه. وبذا خرج المفهوم في صورته الاصطلاحية الصناعية عن المعنى اللغوي بالكلية ؛ إذ لم يعد مجرد تشابه صورتي كلمتين لفظًا في عدة الحروف وفي الحركات والسكنات ، مع انتقاء محدِّدات المفهوم الاصطلاحي المعتد بها ، مسوِّغاً للقول : إن لفظًا ما ملحق بآخر.

وصار للإلحاق بناء على الحد المذكور ثلاثة أركان : الملحق به والملحق وحرف الإلحاق. أما الغرض منه فمفهوم مما قال ابن جني في نصه السابق : إنه ضرب من التوسع في اللغة ، وهو ما ردده عامة النحاة . أما أماراته فعلل أهم أمارتين له يعرف بهما وتميزانه عن غيره ، غير موافقة الملحق للملحق به في التصرفات المختلفة، فك الإدغام مع موجبه ، ووجود أبنية لحقتها علامات من علامات التأنيث ، يمتنع القول فيها بالتأنيث لعلة تنقله من القول بتأنيثه وتوجب القول بإلحاقه بغيره[1].

الأصول العامة للإلحاق:

استنبط الدكتور مهدي القرني فى كتابه (أبنية الإلحاق في الصحاح) من مجموع ما قاله الصرفيون في موضوع الإلحاق بمفهومه الاصطلاحي عشرة أصول ، رأى الباحث أنها تضع حدوداً واضحة للمفهوم كما استقر في أذهان الصرفيين ، ومن خلال مجموعها يمكن معرفة الأساس الذي به يتحدد الإلحاق ويزول غموضه ، فلا يلتبس به غيره. وأحسب أن الباحث قدَّمَ بجمع هذه الأصول من أشتات أقوال الصرفيين المتفرقة جهداً يُحمد له. وأرى أنه قد وُفِّق في تلخيص ما حكم نظر الصرفيين إلى هذه القضية ،

---

(١) بنظر المغني فى تصريف الأفعال ص ٦٤ ـ ٦٦.

فأدي إلى وضوحها وتميزها. غير أن هذه الأصول – وإن كنت أوافق الباحث فيما ذهب إليه من أنها الفاصلة في تعيين مفهوم الإلحاق كما ذكرت – لا تعني الجزم بأنها واضحة في وعي متكلمي اللغة كما هي في أذهان دارسيها. هذا إلى ما يمكن أن يُشكل على التسليم بهذه الأصول في الجملة، وسيأتي فيما يلي فضل بيان لذلك . وهذه الأصول هي [1]:

١- الإلحاق يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف.

٢- لابد من وجود أصل يلحق به.

٣- الإلحاق يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما.

٤- زيادة الإلحاق تكون بحرف أو حرفيين فقط.

٥- لا تطرد الزيادة في إفادة معنى.

٦- تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي.

٧- لا تكون زيادة الإلحاق حرف مد إلا طرفاً.

٨- يشتمل المحلق على ما في الملحق به من زيادة.

٩- لا تكون زيادة الإلحاق عند أكثر الصرفيين صدراً إلا بمساعد.

١٠- لا يلحق في الأسماء إلا ببنية المفرد.

وكان ينبغي للباحث أن يزيد أصلا آخر ، هو : لا يزاد للإلحاق أحد حروف الزيادة العشرة أو بتكرار حروف دون إدغام.

أبنية الإلحاق :

سبق أن الإلحاق لا يكون إلا في الأسماء والأفعال ، فلا يلحق بالحروف. ولهذا يمكن تقسيم أبنية الإلحاق بحسب أنواع الكلمات المحلقة والمحلق بها إلى قسمين: أبنية الإلحاق في الأسماء ، وأبنية الإلحاق في

---

(١) أبنية الإلحاق في الصحاح ص ٢٥ – ٥٩.

الأفعال ، وكذا لابد من التنبيه هنا على أنه لا يزاد للإلحاق على الحروف الأصلية إلا أحد حروف الزيادة العشرة ، إلا أن يكرر الحرف دون إدغام. وهو الأصل المشار إليه فيما سبق قريباً.

وسأمضى في تعداد أبنية هذين القسمين من خلال ما أحصته من الأبنية ثلاث دراسات ، أحسب أن الجهود التي بذلك فيها تكاملت في محاولة الإحاطة بما أقره القدماء من أبنية الإلحاق. أول هذه الجهود هو عمل الشيخ عبد الخالق عضيمة ، رحمة الله ، في الفصل الخاص بـ "الإلحاق" من كتابه القيم "المغني في تصريف الأفعال" ، نشر دار الحديث عام ١٩٨٨م ، مصورة عن الطبعة الثالثة عام ١٩٦٢. وهو أول مَنْ (أرسى قواعد الإلحاق وجلا غوامضه ورفع مناره) كما يقول في كتابه المذكور[1]. وبذل جهداً نادراً في جمع أمثله كثيرة من شتات كتب اللغة والصرف ، ورتبها على ترتيب الأبنية. والثاني : بحث الدكتور صالح الوهيي المنشور في مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ٢ ، المجلد الثاني ، ١٤١٠هـ ص٤٧٩ – ٥٠١) ، بعنوان: ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي. غير أن ما يلفت النظر هو أن الباحث لم يشر إلى كتاب الشيخ عضيمة ، وبدا أنه – مع شهرة الكتاب – لم يطلع عليه. وأما الدراسة الثالثة فهي دراسة الدكتور مهدي بن علي القرني ، وهي فى أصلها رسالة ماجستير طبعها في كتاب ، بعنوان : "أبنية الإلحاق في الصحاح – دراسة وتحليل" ، ط ١ ، الرياض : مكتبة الرشد ، سنة ١٤٢٠هـ. ومما يجعل الاعتماد على هذا الكتاب في إيراد أبنية الإلحاق هنا مهمًّا أن المؤلف استقصى ما في صحاح الجوهري مما يدخل في أبنية الإلحاق ، ومعلوم أن الجوهري أراد بمعجمه هذا حصر ما ثبت أنه صحيح من الألفاظ التي تكلم

---

(١) المغني ص ٧٢.

بها العرب. ولذا عمدت في هذه الورقة إلى استخراج جميع ما ورد في الدراسات الثلاث من أبنية الإلحاق ، لتتضمن الورقة حصراً شبه تام لما قيل من الأبنية : إنه ملحق بغيره. وأرجو أن يسهم هذا في اكتمال ملامح صورة قصة الإلحاق.

أولاً: في الأفعال :

أ- المحلق بالرباعي المجرد نحو (دحرج) :

١- فَعْلَلَ ، بتكرير اللام : جلبب وشملل.

٢- فَوْعَلَ ، بزيادة الواو ثانيةً : حوقل.

٣- فَعْوَلَ ، بزيادة الواو ثالثةً : هروك.

٤- فَيْعَلَ ، بزيادة الياء ثالثةً : سيطر.

٥- فَعْنَلَ ، بزيادة النون ثالثةً : قلنس.

٦- فَعْلَى ، بزيادة الألف رابعة : سلقى.

هذه الأوزان الستة تكاد كلمة الصرفيين تجتمع على الاتفاق على أنها من الأبنية المسماة في هذه الصناعة بـ "الملحقة" . وهناك أخرى اختلف فيها، إذ أثبتها بعضهم ، وأنكر بعضهم الآخر أن تكون من باب الإلحاق، منها:

٧- فَعْيَلَ ، بزيادة الياء ثالثة: شريف ، أورده عضيمة في كتاب المغني مع الأبنية التي عدها من هذا الباب[١]. وقال الوهيبي : (لم يورد سيبويه هذا الوزن . وقد جاء في اللسان بالنون (شرنف). وجاء في الصحاح بالياء)[٢].

٨- فَنْعَلَ، بزيادة النون ثانية : دنقع . ويلحظ هنا أن النون ثالثةً في (قلنس) التي مضى ذكرها لم يُعترض عليها كما اعترض على هذه.

---

(١) المغني ص ٦١.

(٢) ظاهرة الإلحاق ص ٤٩٠.

٩- فعْلَنَ ، بزيادة النون رابعة : فرصن.

١٠- هَفْعَلَ ، بزيادة الهاء أولاً: هلقم. وذكر ابن جني أن ما فيه الهاء من أوله ، كهذا الوزن ، ومن الأسماء ما هو نحو هِبْلَع وهِجْرَع ، الهاء فيه أصلية. وعزا هذا الرأي إلى أكثر أهل العلم[١].فعلى هذا تكون زنة هذا البناء "فَعْلَلَ".

١١- فَعْأَلَ، بزيادة الهمزة ثانية : برأل.

١٢- فَعْلَمَ، بزيادة الميم رابعةً : قصلم.

١٣- فَعْمَلَ، بزيادة الميم ثالثة : قصمل.

١٤- فَمْعَلَ، بزيادة الميم ثانيةً : حمظل.

١٥- مَفْعَلَ، بزيادة الميم أولاً :مدرع. وأنكره طائفة من بينهم ابن يعيش[٢]، والرضي[٣]، وغيرهما[٤]. وحجة المنكرين أن الميم في نحو تمسكن وتمرع تُوهم فيها الأصالة.

١٦- تَفْعَلَ ، بزيادة التاء أولاً : ترمس.

١٧- فَعْلَلَ ، بزيادة اللام ثالثة (وليس مكرر اللام كالوزن الذي سبق في رقم١) : حَذْلَقَ. أثبته الجوهري في مادة (حذق) قال: (ويقال : حذلَقَ الرجل، بزيادة اللام ، وتحذلق: إذا أظهر الحذق ، وادعى أكثر مما عنده) [٥].

ب- الملحق بالرباعي المزيد بحرف :

ينقسم هذا النوع على فرعين : أحدهما أن يكون البناء من الملحقات أصلا ، ثم تلحقه الزيادة. فذهب بعض النحاة إلى تسميته "ذا زيادة الملحق"،

---

(١) المنصف ١ / ٢٦.

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٣) شرح الشافية ١ / ٦٨ ، ٢ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٤) ينظر مثلا : المنصف ١ / ١٢٩ ـ ١٣٠ ، الخصائص ١ / ٢٢٩ ، التبصرة والتذكرة ٨٠٤/٢.

(٥) الصحاح مادة (حذق) وينظر أبنية الإلحاق ص ١٨٦.

بمعنى : أن الوزن الملحق يقبل أن يزاد فيه حرف أو أكثر لمعنى كما يقبل ذلك الوزن المحلق به ، نحو التاء في "تشيطن" ؛ إذ زيدت أيضاً في "تدحرج" الملحق به لإفادة معنى المطاوعة. وعد آخرون نحو "تشيطن ، وتجلبب ، وتجورب" ملحقات بنحو "تدحرج". ويبدو أن المانع من عد نحو "تشيطن" ملحقاً بنحو "تدحرج" عند المانعين أمران ، أحدهما : أن التاء جاءت لمعنى مطرد وزيادة الإلحاق تطرد في إفادة معنى. والآخر انها فى "تشيطن" في مقابلة مثلها "تدحرج". وكلا الأمرين من موانع الإلحاق بحسب الأصول التي سبقت الإشارة إليها. كما يمكن القول أيضاً : إن التاء زائدة على الملحق ، وهو "شيطن" الملحقة بـ "دحرج" ، وقد تحقق الإلحاق بغير التاء. أما المجوزون لعدِّ ذلك من الإلحاق فقد نظروا إلى الاتفاق في تصرفات ما عدوه ملحقاً وما عدوه ملحقاً به ، وهو مناط الاعتبار في الباب كله. ولهذا رأى بعضهم أن لا مسوغ لاستثناء نحو تمسكن وتمدرع من باب الإلحاق[1]. ولهذا أيضا جعل الزمخشرى نحو "تغافل" و "تكلَّم" بتدحرج ، كما سيأتي.

جـ - الملحق بالرباعي المزيد بحرفين :

الملحق بـ (افْعَنْلَلَ) نحو (احرنجم) :

١- افْعَنْلَلَ ، بتكرير اللام : اقعنسس.

٢- افْعَنْلى ، بزيادة الألف أخيرة : اسلنقى.

وقد قصر الشيخ عضيمة الملحق مزيد الرباعي من الأفعال على هذين الوزنين[2]. وأثبت القرني الوزنين التاليين :

٣- افعنمل، بزيادة الميم : اهرمَّعَ، على رأي الجوهري. وأصله : اهرنمع، فأدغمت النون في الميم ، كما حصل في امّحى[3].

٤- افْعَنْلأ ، بزيادة الهمزة أخيرة : اجلنظأ[1].

---

(١) ظاهرة الإلحاق ٤٨٩.

(٢) المغني ٦١-٦٢.

(٣) ينظر الصحاح هرع ، ابنية الإلحاق ٣٤٩.

الملحق بـ (افْعَلَّ) نحو (اقشعر) :

١- افْوَعَلَّ، بزيادة الواو ثانيةً: اكوهدَّ. وجعله عضيمة قليلا ، إذ يقول : (ألحق بعضهم باقشعر: اكوهدَّ الفرخُ ، إذا ارتعد. وهو غير مشهور)[٢].

وقد عد الجوهري وابن جني قولهم "اكوألَّ الرجل" من هذا الباب ، أي : افوعلَّ[٣].

٢- افْعَألَّ:، بزيادة الهمزة ثالثة : اخضألَّ.

٣- افْلَعَلَّ ، بزيادة اللام ثانية : ازلغب على رأي الجوهري وابن القطاع وأبي حيان[٤]. وذكره الفيروزابادي في (زلغب) ، وقال : (هذا موضعه لا زغب)[٥].

٤- افْمَعَلَّ ، بزيادة الميم ثانية : اسمأدَّ ، على ما ذكره الزبيدي[٦].

ثانيا : في الأسماء :

أ- الملحق بالرباعي المجرد :

الملحق بـ (فَعْلَل) نحو (جَعْفَر) :

١- فَعْلَل ، بتكرير اللام : قردد.

٢- فَيْعَل : زينب.

٣- فَوْعَل : كوكب.

٤- فَعْوَل : جدول.

٥- فَنْعَل : حنظل.

٦- فَعْلَن : ضيفن.

٧- فَعْلَى : علقى.

---

(١) ينظر الصحاح جلظ أبنية الإلحاق ٣٤٧.

(٢) المعنى ٦٢.

(٣) ينظر الصحاح كأل ، المنصف ٨٩/١.

(٤) ينظر أبنية الإلحاق ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٥) القاموس المحيط مادة زلغب.

(٦) تاج العروس مادة سأد.

٨- فَعْلَل ، بزيادة اللام أخيرة : عبدل.

هذا ما استخرجه الشيخ عضيمة[١]. واستظهر غيره الأبنية الأخرى التالية: الوهيبى والقرني :

٩- فَعْلَم : عرزم ، على رأي ابن دريد[٢]. وجلعم على رأي الجوهري[٣]. القرني:

١٠- أفعل: أبلم. وقد منع أكثر النحاة وقوع حرف الألحاق أولا بلا مساعد ، وجعلوا ذلك أصلا من أصولهم ، غير أن الرضي يجيزه . وقد عد الجوهري في الصحاح الهمزة زائدة في أبلم ، وأوردها في بلم ؛ فتكون للإلحاق على مذهب الرضي. ومثل ذلك البناء التالي:

١١-تفعل : تألب.

١٢-فَعْلَل ، بزيادة اللام الأولى الواقعة ثالثةً ، وغير مكرر اللام : عصلب[٤].

١٣-فَلْعَل : جلسد.

١٤-تَفْعَل : تولج ، على رأي من قال بأنها تفعل من الولوج. وأكثرهم يرى أنها فوعل[٥].

١٥-يَفْعَل : يعملة.

١٦-فأعَل : شأمل.

١٧-فَعْأَل : ملأك.

١٨-فَعْلَت : سنبتة.

١٩-فَعْمَل : ذعمطة.

٢٠-فَمْعَل : صَمعر.

الملحق بـ (فِعْلِل) نحو (زبرج) :

---

(١) المغني ٧٢.

(٢) الجمهرة مادة عرز.

(٣) الصحاح جلع ، وابنية الإلحاق ١٢٢.

(٤) الصحاح عصب.

(٥) انظر مثلا التعليقة ٥ / ٩ – ١٠ ، المنصف ١ / ٢٢٦ ، سر الصناعة ١ / ١٤٦.

١- فِعْلِل ، بتكرير اللام : دِخْلِل.

٢- فِعْلِم : دِلْقِم.

واكتفى عضيمة بهذين الوزنين ، وزاد الوهيي[١] :

٣- فِعْلِن : فرسن.

٤- فِنْعِل : خِنْصِر.

وزاد القرني عن الصحاح :

٥- فِعْلِئ : غرقئ ، على الفراء ، حيث يرى اشتقاقه من الغرق[٢].

٦- فِعْلِيَة : زبنية.

٧- فِئْعِل : زئبر.

٨- فِمْعِل : صمرد.

٩- إِفْعِل : إبلم.

١٠- تِفْعِل : تحلئ.

١١- فِلْعِل : قلفع.

الملحق بـ (فُعْلُل) نحو (بُرْثُن) :

عضيمة :

١- فُعْلُل ، بتكرير اللام: سردد.

٢- فُعْلُم : زرقم.

الوهيي :

٣- فُنْعُل : سنبل.

٤- فُعْنُل : برنس.

القرني :

٥- تُفْعُل : تُتفل.

---

(١) ظاهرة الإلحاق ص ٤٩٣.

(٢) أبنية الإلحاق ١٦٤.

٦- أُفْعُل : أُبلم.

٧- فُعْلُوَة : عُنصوة.

الملحق بـــ (فِعْلَل) نحو (دِرْهَم)

عضيمة :

١- فِعْوَل : خِرْوَع.

٢- فِعْيَل : عِثْير.

٣- فعَّل : قَنَّب.

٤- فِعْلَى : معزى.

الوهيي :

٥- فِنْعَل : جِندب.

القرني :

٦- إفْعَل إشفى.

المحلق بـــ (فِعَلّ) نحو (قِمطْر)

عضيمة :

١- فِعَلّ : خِدَبّ.

٢- فِعَلْن : بِلَغْن.

٣- فِيَعْل : صيهم.

الوهيي :

٤- فِوَعْل : جورّ [١].

القرني :

٥- فِلَعْل: طلحف.

المحلق بـ (فُعْلَل) نحو (جُخْدَب) :

(١) ما في الصحاح واللسان والقاموس هو أن "جورّ" زنته "فِعَلّ" ؛ إذ الواو أصل ، والمكرر اللام.

لم يثبت بعض النحاة وزن (فُعْلَل) في أبنية المجرد أصلا. ولهذا لا يوجد على مذهب هؤلاء المنكرين أوزان مزيدة ملحقة به ، وسيأتي تفصيل المسألة.

أما على قول من أثبت هذا الوزن فإن الأوزان الملحقة به هي:

عضيمة :

١- فُعْلَل ، بتكرير اللام : قُعْدَد.

٢- فُنْعَل : جندب.

الوهيي :

٣- فُعْيَل : عليب.

القرني :

٤- تُفْعَل : تُرخَم.

٥- فُعْلى : بُهمْى.

ب- الملحق بالخماسى المجرد :

الملحق بـــ (فَعَّل) نحو (سَفَرْجَل) :

عضيمة :

١- فَعَلَّل ، بتكرير اللام : سبهلل.

٢- فَعَنْلَل : غضنفر.

٣- فَعَلْعَل : صمحمح.

٤- فَعَوْعَل : عثوثل.

٥- فَعَيْلَل : سميدع.

٦- فَعَوْلَل : صنوبر.

٧- فَعَنْلى : حبنطى.

٨- فَعَلَّل ، بتضعيف اللام الأولى : عملَّس.

٩- فَعَوَّل : عطوَّد.

١٠- فَعَلْوَل : كنهور.

١١- فَعَنْعَل : سجنجل.

١٢- فَعَلَّى : حبركى.

١٣- فَعَيَّل : هبيخ.

١٤- يَفَنْعَل : يلندد.

١٥- أَفَنْعَل : ألندد.

١٦- فَعَلْنى : عفرنى.

١٧- فَوَعْلَل : كوأل.

القرني :

١٨- فَعَيْلاً : طفيشاً.

١٩- يَفَعْفَل : يرمرم.

٢٠- فَوَنْعَل : زونكل.

٢١- فَعَنَّل : عجنَّس ، على رأي أبي حيان [١].

٢٢- فَعَنْلَل ، مكرر اللام : عفنجج.

٢٣- أَفَعْفَل : ألملم.

٢٤- فَلَعْلَل ، بتكرير في موضع الثاني والرابع : حبلبس ، من : حلبس.

٢٥- فَلَعَّل : قَلَمَّس ، على رأي الجوهري ، خلافاً للفارابي[٢].

٢٦- فَمَعْلَل : همرجل.

٢٧- فَوَعَّل : زونَّك ، على رأي.

٢٨- فَعَنْلاً : طفنشاً.

٢٩- فَعَيْعَل : خفيفد.

٣٠- فَعَلْنَل : خدرنق.

٣١- فَعَلَّم. صلخدم.

٣٢- يَفَنْعَل : يلنجج.

٣٣- فَعَيْلَل ، مكرر اللام : خفيدد.

---

(١) ينظر أبنية الإلحاق ٢٠٩ ، ٢١١.

(٢) ينظر أبنية الإلحاق ٢١٧.

الملحق بـ (فِعْلَلّ) نحو (جِرْدَحْل) :

عضيمة :

١- فِعْلَوْل : فردوس.

٢- فِنْعَلْو : حنطأو.

٣- فِعَّوْل : سنّور.

٤- إفْعَوْل : إردون.

٥- إنْفَعْل : إنقحل.

٦- إفْعَلّ : إردبّ.

٧- فِعْوَلّ : عثول.

٨- فِعْيَوْل : كديون.

٩- فِعَّلّ : عِلَّكْد.

١٠- فِعْلَلّ : قرشبّ.

الوهيبي :

١١- فِعْيَلّ : قطيمّ.

١٢- فِنْعَلّ : قِنْفَخْر.

القرني:

١٣- فِنَّعْل: صنبر.

١٤- فِعْلّنّ : سمعنة.

١٥- إفْعَنْل : إسفنط.

١٦- فِعْلأو : قندأو.

١٧- فِعْأَلّ : خِنْأبة.

١٨- فِعْلَمّ : قلحمّ.

١٩- فِعْنَوْل : غرنوق.

الملحق بـ (فُعَّل) نحو (قُذَعْمِل):

عضيمة :

١-فُعَلْعِل : ذرحرح.

٢-فُعَلِّيَة : سلحفية.

٣-فُعَلْنِيَة : بلهنية.

ولم يورد الوهيي أوزاناً ملحقة بهذا الوزن ، بل قال : (لم يورد سيبويه بما كان من الخماسي على وزن "فُعَلِّل" نحو "قُذَعْمِل" و "جُبَعْثِن" من الأوصاف. وجوَّز الرضي أن يكون "عُلابِط" ملحقاً بهذا الوزن ، وهو بعيد ، لأن حرف المد حشواً لا يُلحق الكلمات بغيرها) [١].

القرني :

٤-فُعَنْلِيَة : قلنسية.

الملحق بـــ (فعلل) نحو (جحمرش) :

عضيمة والقرني :

١-فَنْعَلِل : هَمَّرِش ، على أحد الاحتمالين ، أي : على أن الأولى من الميمين نون أدغمت في الميم. أما الآخر فهو:

٢-فَعَّلل : همَّرش ، على أنهما ميمان ، لا نون وميم.

٣-نَفْعَوِل : نخورش.

جـ - الملحق بالرباعي المزيد بحرف :

الملحق بـ (فِعْلال) نحو (سِرْداح) :

عضيمة :

١-فِعْلال ، بتكرير اللام : جلباب.

٢-فِعْوال : جلواخ.

٣-فِعْيال : جريال.

٤-فِعْمال : هرماس.

٥-فِعْنال : فرناس.

٦-فِعْلان : سرحان.

---

(١) ظاهرة الإلحاق ٤٩٨.

الوهبي :

٧-فِعْلاء : علباء.

القرني :

٨-فِنْعال : قنعاس.

٩-فِيْعال : ديباج.

١٠-تِفْعال : تمثال.

١١-إفْعال : إشراب.

١٢-فِمْعَال : سمحاق.

١٣-فِعْلاَية : درحاية.

١٤-فِئْعال : رئبال.

الملحق بـ (فُعْلُول) نحو (عُصْفور) :

عضيمة :

١-فُعْلُول ، بتكرير اللام : بهلول.

٢-فُعْلوس : قدموس.

٣-فُعْلوت : سبروت.

القرني :

٤-فُعْلُول ، بزيادة اللام الأولى : زهلوق.

٥-أُفْعُول : أخدود.

٦-فُنْعُول : عنظوب.

٧-تُفْعُول : تؤثور.

٨-يُفْعُول : يسروع.

٩-فُعْمُول : جذمور.

١٠- فُعْنُول : غرنوق.

١١- فُعْلُوم : كسعوم.

١٢- فُمْعُول : سمحوط.

١٣- فُعْيُول : بزيون.

الملحق بـ (فِعْلِيل) نحو (قِنْدِيل) :

عضيمة :

١- فِعْلِيل ، بتكرير اللام : حِلْتِيت.

٢- فِعْلِيت : عفريت.

٣- فِعْلِين : غسلين.

٤- فعِّيل : سكِّين.

القرني :

٥- إفْعيل : إنجيل.

٦- فِنْعِيل : زنبيل.

٧- فِهْعِيل : صهميم ، على أحد احتمالين[١].

الملحق بـ (فُعْلال) نحو (قُرْطاس) :

عضيمة :

١- فُعْلال ، بتكرير اللام : فُسطاط.

٢- فُعْوال : عنوان.

٣- فُعْلان : سلطان.

٤- فُعّال : عُنّاب.

القرني:

٥- فُوعال : طومار.

٦- فُعْلاء : خُشّاء.

٧- فُنْعال : عنظاب.

٨- فُعْنال : كرناف.

الملحق بـ (فَعْلُول) نحو (قَرَبُوس) :

عضيمة :

---

(١) ينظر ابنية الإلحاق ٢٧٤.

١- فَعْلُول ، بتكرير اللام : حلَكوك.

٢- فَعَلُوت : تربوت.

القرني.

٣- فَعَلُون : قلمون.

الملحق بـ (فُعالِل) نحو (عُلابِط) :

عضيمة :

١- فُعامِل: دلامص.

٢- فُعائل : حطائط.

القرني :

٣- فُماعِل : دمالص.

٤- فُعانِل : فُرانق.

٥- فُناعِل : فناخرة.

٦- فُواعِل : جوالق.

٧- فُعالِل ، بزيادة اللام الأولى : عكالد.

٨- فُعالِيَة : عرانية.

الملحق بـ (فَعْلُول) نحو (صَعْفُوق) :

القرني :

١- فَيْعُول : بيقور.

٢- يَفْعُول : يَنبوع.

٣- تَفْعُول : تعضوض.

٤- فَعْلُون : زيتون.

الملحق بـ (فَعْلال) نحو (خَزْعال) :

القرنى:

١- فَيْعال : بَيطار.

٢- فَعْلان : ميدان.

٣- تَفْعال : تنواط.

٤- فَوْعال : حوقال.

٥- فَعْوال : عمواس.

الملحق بـ (فَعْلَى) نحو (جَحْجَبى) :

القرني :

١- فَوْعَلى : خوزلى.

٢- فَيْعَلى : خيزلى.

٣- أَفْعَلى : أجفلى.

٤- فَنْعَلى : شنفرى.

٥- فَعْوَلى : قعولى.

الملحق بـ (فُعْلُلّ) نحو (طُرْطُبّ) :

القرني :

١- أُفْعُلّ : أُردنّ.

الملحق بـ (فِعَلّى) نحو (سِبَطْرى):

القرني :

١- فِعَلْنى : عرضنى.

الملحق بـ (فَعَلُّوَة) نحو (قَمَحْدُوَة) :

عضيمة :

١- فَعَنْـلُوة : قلنسوة.

د- الملحق بالرباعي المزيد بحرفين :

الملحق بـ (فَعْلَان) نحو (زَعْفَران) :

القرني :

١- فَيْعَلان : قيروان.

٢- فَوْعَلان : صولجان.

٣- أَفْعَلان : أرونان.

٤- فَعْلَمان : هيلمان ، على أحد الرأيين [١].

---

(١) ينظر أبنية الإلحاق ٣١١.

الملحق بـ (فِعْلان) نحو (جِنْدِمان) :

القرنى :

١- فِعْلِيان : حذريان.

٢- نِفْعِلان : نرسيانة.

٣- إفْعِلان : إربيان.

الملحق بـ (فُعْلُان) نحو (عُقْرُبان)

القرني :

١- فُعْلُوان : عنفوان.

٢- أُفْعُلان : أرجوان.

الملحق بـ (فَعْلُان) نحو (تَرْجُمان) :

القرني :

١- فَيْعُلان : خيزران.

الملحق بـ (فِعْلال) نحو (جِعْظار) :

عضيمة :

١- فِعْلْعال : سرطراط.

٢- فِعْلال ، بتكرير اللام : فرنداد.

الملحق بـ (فِعْلاء) نحو (طِرْمِساء):

القرني :

١- فِعْلِياء : جربياء.

٢- فِعْلاء ، بتكرير اللام : رمدداء.

الملحق بـ (فُعْلاء) نحو (قُرْفُصاء) :

القرنى :

١- فُنْعُلاء : قنبراء.

هـ - الملاحق بالخماسي المزيد :

الملحق بـ (فَعْلَلِيل) نحو (سَلْسَبِيل):

عضيمة :

١- فَعْلَلِيل ، بتكرير اللام : قمطرير.

٢- فَنْعَلِيل : عنتريس.

٣- فَعْفَعِيل : مرمريس.

القرني:

٤- فَوْعَنِيل : سوذنيق.

الملحق بـ (فَعْلُلول) نحو (عَضْرَفُوط)

عضيمة :

١- فَعْلَلول ، بتكرير اللام : حندقوق.

٢- فَيْعَلُول : عيطموس.

٣- فَعْلَلوت : عنكبوت.

٤- تَفْعَلُوت : ترنموت.

القرني :

٥- فَنْعَلول ، بتكرير اللام : حندقوق ، على رأي.

٦- فَنْعَلوت : عنكبوت ، على رأي.

٧- فَيْعَلُون : حيزبون على رأي.

الملحق بـ (فَعَلَّى) نحو (قَبَعْثَرى) :

القرني :

١- فَعَوْلَى : حبوكرى.

ثانياً: مفهوم الإلحاق في الميزان

بالتأمل في مفهوم الإلحاق بالصورة التى عرضناها فيما سبق يتضح لنا أن كثيراً من القضايا المتصلة بالمفهوم تحتاج إلى مراجعة ؛ إذ ليست كلها على قدر كاف من التسليم بها بحيث يسهل أن تُقبل على إطلاقها. وأكثر هذه القضايا إثارة للنقاش وحاجة إلى المراجعة أصول الإلحاق العامة التي سبق التنويه عنها.

وأولُ هذه الأصول أصلٌ يتسع للكلمات التى يدخلها التصريف جميعاً ، ويخرج منه ما لا يُدرس في علم الصرف أصلا ؛ لعدم قبوله التصريف. وأعني بذلك قولهم : إن "الإلحاق يدخل في الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة"(١). وهذا الأصل لا بد أن يدخل فيه أيضاً ما لا يستقيم أن زيادته للإلحاق، مع أنه من الأسماء أو الأفعال المتصرفة، نحو " كتاب، وعجوز، وقضيب" ، ونحو "أكرم ، وقاتل" . ولهذا كان لا بد ضرورةً من أن يُقيَّدَ هذا الأصلُ بأصلٍ آخرَ هو : "لا تكون زيادة الإلحاق من حروف المد إلا طرفاً"(٢).

غير أن هذا التقييد بالأصل المذكور لم يرتضه بعض النحاة. فقد ذهب ابن جني متابعاً أستاذه أبا على الفارسي إلى إجازة وقوع واو المد ويائه حشواً للإلحاق ، بشرط ألا تجاورا الطرف ، كما في "طومار، وديماس"(٣). وذهب الرضي إلى جواز وقوع الألف خاصة حشواً للإلحاق في الأسماء دون الأفعال. وحجته في ذلك أن من ذهب من النحاة إلى منع أن تكون الألف حشواً في الأسماء للإلحاق ، نحو "عُلابط ، وسرداح ، وخاتم ، وعالم" قد رأى أنه يلزمها التحريك في بعض المواضع ، ولا يجوز

---

(١) ينظر شرح الشافعية للرضي ١/ ٥٢.
(٢) ينظر الممتع ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧.
(٣) ينظر الخصائص ١ / ٢٣٣ – ٢٣٤ ، ٢ / ٤٨٣.

تحريك الألف في مقابلة حرف أصلي. وأنكر وجود محذور من تحريك ألف في مقابلة أصلي ، ومع التسليم بذلك : لا يلزم تحريك ألف "علابط" في التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف . وعدَّ – نظراً لعدم قيام الدليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق – "خاتم" ونحوها ملحقة بـ "جعفر" (١). أما الزمخشري فأجاز وقوع حرف المد للإلحاق حشواً في الأفعال دون الأسماء ، كما في "تغافل"(٢).

وإن إجازة الزمخشري خاصة وقوع حرف المد للإلحاق حشواً في الأفعال تندرج عنده فيما يقتضيه أصل آخر ، يُمَيِّزُ بموجبه ما هو ملحق مما ليس بملحق ، ويجمع على التسليم به النحاةُ كافة ، هو : تطابق مصادر الأفعال الملحقة والملحق بها ، والاتفاق في التصاريف. ولهذا أَوْرَدَ في جملة أمثلة الأفعال الملحقة المضَّعف نحو "تكلَّم" ، وجعلها ملحقةً بنحو "تدحرج". وعورض الزمخشري في المثالين : تغافل ، وتكلم ، بأن الزيادة فيهما تطرد في إفادة معنى. كما عورض بأن الموافقة في التصاريف ليست الموجبة للإلحاق ، وإن كانت من شروطه(٣).

ولم يكن إخراج تضعيف العين من الحروف الملحقة عند الصرفيين حاسماً في تمييز ما هو من الأبنية ملحق مما هو غير ملحق بوضوح تام في جميع الأحوال ؛ إذ مع أن من المعلوم أن تضعيف العين يطرد في إفادة معنى ، ولهذا جزم غير واحد منهم بأن تضعيف العين لا يكون ملحقاً أبداً، وردت بعض الصيغ المشكلة ، جعلت بعض النحاة يدرجها مع النماذج الملحَقة ، وهيّأ ذلك لظهور الخلاف والجدل فيها. من ذلك قول أبي علي

---

(١) شرح الشافية للرض ١ / ٥٧ – ٥٨.
(٢) المفصل ٢٧٨.
(٣) ينظر أبنية الإلحاق ٤٧.

الفارسي : إن نحو "عُلَّيْق" ملحق بغُرْنَيْق ، فردَّ قوله هذا تلميذه ابن جني[1]. وجعل ابن يعيش قَنَّبًا ملحقاً بدِرْهَم ، مع أنه قد قال : (وتضعيف العين لا يكون ملحقاً)[2].

ويبدو أن في تضعيف عين الاسم وزيادة المد فيه في غير الطرف إشكالاً آخر ، من جهة أن الاسم ليس من تصاريفه المصدر كالفعل ، إلا أن يُجعل فعلا افتراضاً. ويبدو أيضا أنَّ جَعْلَ الاسمِ كالفعل ، لتُرى هيئة المصدر منه لو كان فعلا ، قد تنبه إليه إمام النحاة سيبويه. إذ ذكر مسألة زيادة الاسم بتضعيف عينه والمد غير طرف ، في موضع من كتابه ، والمضعَّف في موضع آخر منه ، قال في الأول : (وكل شي من نبات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة ، نحو سفرجل ، كما تلحق ببناتِ الأربعة بناتُ الثلاثة ، نحو حوقل ، فكذلك كل شي من نبات الأربعة جاء على مثال سفرجل ، كما جعلت كل شي من بنات الثلاثة على مثال جعفر ملحقاً بالأربعة ، إلا ما جاء مما إن جعلته فعلاً خالف مصدرُه بنات الأربعة ؛ ففاعل نحو "طابق" ، وفَعَّل نحو سلَّم)[3]. وهو نص واضح من سيبويه في أن هاتين الزيادتين في الأسماء كزيادتهما في الفعل ، فلا تُلْحِقان في الاسم قياساً عليهما في الفعل ؛ إذ لو جعلتَ سلَّماً فعلا لكان مصدره التسليم، وكذلك الطابَق مصدره المطابقة. وعلى هذا القياس كان ينبغي على ابن يعيش مثلا ألا يعد قنَّبًا ملحقاً بدرهم ، كما ورد في نصه المنقول آنفاً ؛ لأن مصدره المفترض : التنقيب ، ومصدر الدرهم : الدرهمة.

غير أن سيبويه في الموضع الثاني الذي ذكر فيه المضعف لم يلتفت إلى هذا القياس ، فجعله ملحقاً ؛ لموافقته الملحق به في تصاريف الأسماء.

---

(١) المخصص ٨ / ١٦٤ ، عن أبنية الإلحاق ٤٧.
(٢) شرح المفصل ٧ / ١٥٦.
(٣) الكتاب ٤ / ٢٩٠.

يقول: (واعلم أن كل شي كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناء الأربعة، وأُلحق ببنائها ، فإنه يُكسَّر على مثال مفاعل كما يكسر بنات الأربعة، وذلك نحو : جدول وجداول ، وعِثْيَر وعثاير ، وكوكب وكواكب ، وتولَب وتوالب ، وسُلَّم وسلالم ، ودُمَّل ودمامل ... وما لم يُلحَق ببنات الأربعة وفيها زيادة وليست بمدَّة فإنك إذا كسَّرته على مثال مفاعل ، وذلك تنضب وتناضب ، وأجدل وأجدل وأجادل ، وأخيل وأخايل).[1]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الزيادة التي يحكم بأنها في هذا الباب للإلحاق ، وفي غيره لمعنى أو لتكثير الكلمة ، تخضع لضوابط الحكم بأصالة الحرف أو زيادته في عمومها. فما كان من الزوائد يجعل الكلمة موافقة لأخرى في تصاريفها حُكم على الزيادة بأنها للإلحاق ، وعلى الكلمة المزيد فيها بأنها ملحقة. غير أن هذا الأمر مشروط بوجود أصل يُلحَق به ، وذلك أحد أصول الإلحاق المنوه عنها فيما سبق. ولابد في هذا الملحق به من أن تكون حروفه كلها أصول ، أو أن يكون أقل في عدد حروف الزيادة من الملحق ، بحيث إما أن تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي ، وإما أن يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة بعينها ، وهذان أصلان آخران. وعلى هذا لا تكون زيادة الإلحاق إلا بحرف أو حرفين ، وهو أيضاً معدود عندهم من الأصول المميزة للإلحاق. فهذه أصول أربعة نجمل مناقشتها مجتمعة فيما يأتي من سطور.

يعول الصرفيون في باب الإلحاق على قانون "النظير". فيرون أن المزيد لغير معنى مطرد هو مما ألحق بنظير له ، حروفه كلها أصول أو أقل في زوائده منه ، ما وجدوا في أبنية العربية المسموعة ذلك المسمى بالنظير ، ويخرجون من الإلحاق ما ليس له نظير إلى باب "التكثير" ، وربما قالوا : لغير الإلحاق. ولذلك أنكر الخليل – فيما رواه عنه سيبويه – أن تكون

---

(١) الكتاب ٣ / ٦٠٣.

"هُمَقِع" ملحقة ، قال : (لما لم يكن في بنات الخمسة على مثال "سُفَرْجِل" لم تكن الأولى من الميمين اللتين في "همَقِع" نوناً فتكون ملحقة بهذا البناء ؛ لأنه ليس في الكلام)[1]. وفي المنصف: (فأما "جُلَعْلَع" فليس ملحقاً بسَفَرْجل؛ لضم الجيم. ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل "سُفَرْجَل" بضم السين فيُلحق هذا به. ولكن العين واللام كررتا فيه لغير الإلحاق ، ونظيره ذُرَحْرح)[2]. ولهذا ذكروا أبنية كثيرة قالوا: إن زيادتها لغير الإلحاق ، منها "قَبَعْثَرى ، باقلّى، سُمانًى ، كُمَّثْرى ، مَعَدّ ، جُبُنّ، طُرْطُبّ، كَنَهْبَل ، قَرَنْفُل ، حُنْتَأل ، تَرْقُوَة ، جُلَنْدى ، حُنْطِئَة ، ذَرَبَيَّا ، عَرْقُوة، عَلانِيَة ، فَهامِيَة ، يَلَنْجوج[3].

ويعنى ذلك بالتأكد أنه نقُل عن بعض العرب في بعض لغاتهم المختلفة أنهم قالوا : سُفَرْجل بضم السين ، أو نطقوا بكلمة أخرى على نحو هذه الصيغة ، لتحولت كلمة (جُلَعلع) مثلا إلى الإلحاق بعد أن كانت لغيره. هذا مع أن ما جمعه اللغويون من لغات العرب المختلفة يتسم بسمات ، منها : أنه لم يصلنا من لغات العرب إلا أقلها كما ورد في مقولة أبى عمرو بن العلاء المشهورة. ومنها: أن المدونة اللغوية ينتمي مجموعها إلى قبائل مختلفة وجماعات لغوية متباينة ، يشكل على الباحث اللغوي جعل العربي يريد إلحاق بناء آخر ورد في لغة غيره ويختلف عما في لغته هو ، ولاسيما مع إثبات قصد العربي إلى إلحاق بنية ببنية أخرى ، وهو ما سيناقش في موضع لاحق من هذه الدراسة. على أن النحاة ذكروا في بعض الألفاظ أنها ملحقة في لغة وغير ملحقة في لغة أخرى ، نحو ذفرى وتترى ، بسبب تنوينها عند بعضهم وعدم تنوينها عند آخرين ، بالنظر على قانون منع الصرف للتأنيث ودلالة الصرف على غير التأنيث ، فجُعل الغرض منه الإلحاق[4].

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٣.
(٢) المنصف ١ / ١٧٨.
(٣) ينظر أبنية الإلحاق ٢٧ ـ ٢٩.
(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٨٢.

لقد ذهب الصرفيون إلى أن الواو في " قَرْنُوَة " لغير الإلحاق ، وجعلوا الياء فى " قرنيت " للإلحاق ، مع أن الياء بدل من الواو فى الأولى . قال ابن جني : ((الواو في " قَرْنُوَة " زائدة للتكثير لا للإلحاق ولا للمعنى . وكذلك في " قَلَنْسُوَة " للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى))[1] . ثم قال في موضع آخر : ((ومن ذلك قولهم : " القَرْنُوَة " للنبت ، وقالوا : قرنيت السقاءَ ، إذا دبغته بالقَرْنُوَة. فالياء في " قرنيت " الآن للإلحاق ، بمنزلة " سلقيت " و " جعبيت " ، وإنما هى بدل من واو " قَرْنُوَة التى هى للإلحاق))[2] . هذا لأن ما له نظير كسلقيت ، وقرنيت ، يحتم القول بالإلحاق ؛ لاتفاقه فى التصاريف مع ما قيل إنه ملحق به وعدم النظير كما في القلنسوة والقرنوة يحتم القول بعدمه .

غير أنهم في أحوال أخرى اضطروا إلى القول بالإلحاق بما لم يُلفظ به . وذلك حين رأوا في بعض الألفاظ أمارة من أمارات الإلحاق ، هى فك الإدغام مع موجبه ، وسنناقش هذه الإمارة فيما يأتى من صفحات . قال ابن جني : ((ولا يُستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأن الدليل إذا قام على شئ كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله . ألا ترى إلى قول سيبويه في " سؤدد " : إنه إنما ظهر تضعيفه لانه ملحق بما لم يجئ . هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية ، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدَّره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سُرْدَداً وسُؤْدَداً بما لم يفوهوا به ولا تجشموا استعماله))[3].

---

(1) الخصائص ١/ ٢٢٨ .
(2) الخصائص ١ / ٢٧٧ .
(3) الخصائص ٢/ ٣٤٥ .

وإن ما نُقِل عن العرب أنهم نطقوا به من الأبنية ، وحمل الصرفيون ما وافقه في التصاريف من الأبنية الأخرى على الإلحاق به ، لمما يتصل أشد الاتصال بالمنهج الذى قام بناء عليه تعداد أبنية الأسماء وأبنية الأفعال ، مجردة ومزيدة ، وكذلك منهجهم فى تعيين الأصلى والزائد من حروف الكلمة . فأبنية الثلاثي المجرد من الأسماء هو جميع ما أمكن من القسمة العقلية المنطقية مما توافر فيه احتمال النطق في اللسان العربى بثلاثة أحرف ، مع الحركات الممكنة للحرفين الأولين منهما . ومن الأفعال ما أمكن تحريك ثانيه فقط بالحركات الثلاث في الماضى ، فهو ثلاث صيغ ضرورة ، ثم مع تغيير حركات العين في المضارع ، وهو ما يعرف بأبواب الثلاثى الستة . أما الرباعى فإن الفعل لا يتأتى منه إلا صيغة واحدة مفتوحة الأول والثالث وساكنة الثاني في الماضى كـ " دَحْرَجَ " ، ولا يأتى له في المضارع غير صيغة واحدة أيضاً كـ " يدحرج " وأما الاسم فقد أثبت دارسو العربية القدماء للمجرد خمسة أبنية هي " فَعْلَل ، وفِعْلِل ، وفُعْلُل ، وفِعْلَل ، وفِعَلَ " ، واختلفوا في سادس هو " فُعْلَل " ، بضم الأول وفتح الثالث . ويحسن أن نقف هنا على الخلاف في هذه المسألة ؛ لعلاقته بما نحن بصدده .

مال أكثر دارسي العربية القدماء إلى متابعة سيبويه في إثبات خمسة أبنية مجردة للرباعى كما ورد في في كتابه [1] ، وإلى إنكار السادس ، وهو " فُعْلَل " . وأثبت هذا البناء آخرون احتجاجاً بنقل كلمة وردت عن العرب لا سبيل إلى إنكارها هي " جُخْدب " ، وهو رأىٌ أُثر عن الأخفش . ويكمن سبب الخلاف في هذه المسألة أن جخدباً هذه رويت بضم الدال ، فيكون الفتح فيها – إن ثبت – للتخفيف . وأورد بعض المنتصرين لرأي الأخفش

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

كلمات أخرى على هذه الزنة ، غير أنها رويت بالوجهين (الضم والفتح) . فاستند المنكرون إلى حجة العدول عن الأصل، وهو الضم ، إلى التخفيف بالفتح ، ويستند المثبتون – كابن يعيش مثلا – إلى أن الألفاظ التي وردت عن الفراء وغيره نحو برقع وطحلب ((وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة ، ولا سبيل إلى رده)) [1] . وروى أيضاً أن الأخفش حكى لفظ " جُؤْذَر " ولم يحك فيه الضم[2] .

ولعل من الدال هنا أن ابن يعيش – وهو ممن اختار إثبات هذا البناء كما جاء في نصه المذكور – استدل على صحة الإثبات بورود كلمات ملحقة بهذا البناء فقال عقب كلامه المتقدم : ((ويؤيد ذلك أنهم قالوا : سُؤْدَد ، وعُوطَط ، فسؤدد من لفظ " سيد وعوطط من لفظ " عائط" . فإظهار التضعيف فيها دليل على إرادة الإلحاق ، كما قالوا : "مَهْدَد " ، " قَرْدَد " حين أرادوا الإلحاق بجَعْفَر)) [3].

ومن الملحوظ هنا أنه ينبى على هذا الخلاف أمور ، يهمنا منهما في هذا السياق أن من تمسّك بعد وجود " فُعْلَل " في أبنية الرباعى حمل الإلحاق في " سُؤْدَد " على ما لم يخرج إلى اللفظ ، كما مر في كلام ابن جنى السابق ، أو ألحق البناءَ المزيد بمزيد ؛ فإن ((سيبويه قد ألحق قُعْدَداً بـ "جُنْدَب " عندما وجد أن هذه الكلمة لا محالة مُلحَقة ولم يجد بناء تُلحَق به ، فألحقها بكلمة مزيدة وتأول أصالة النون)) [4] ، أو أنكر أن تكون الزيادة

---

(١) شرح المفصل ١٣٦/٦ – ١٣٧ .
(٢) ينظر شرح الأشمونى ١٨٤/٤ .
(٣) شرح المفصل ١٣٧/٦ .
(٤) أبنية الإلحاق ٣٣ . وينظر الكتاب ٤٢٥/٤ ، وشرح السيرافى المخطوط ٨٧/١١ ، عن أبنية الإلحاق ص٥٥ .

فيها للإلحاق بل هي للتكثير ، أو جَعَلَ الإلحاق بفُعْلُل كبُرْثُن وفُتحت تخفيفاً . أما من أثبت بناء " فُعْلَل " في مجرد الرباعى فقد زال عنده الإشكال ، قال الشاطبى : ((قد ألحقوا بفُعْلَل ، فقالوا : سُؤْدد ، وعوطط ، وعُنْدَد ، وحولَل ، قُعْدَد . والإلحاق لا يكون إلا بأصل بناء ، ففُعْلَل بلا إشكال أصل بنـــاء ، ولم يثبته سيبويه ؛ إذ لم يحفظه أو لم يتحقق نقله عنده)) [١].

ومع أن أكثرهم لم يثبت للرباعى غير هذه الأبنية الستة (الخمســة المتفق عليها والسادس المختلف فيه) أورد بعضهم في الربـــاعى المجــرد على صيغة " فَعْلِل " كلمة " طَحْرِية "[٢] ، كما نُقل عن ابن جنى أنه حكـــى "فعْلُل " بكسر الأول وضم الثالث نحو " خِرْفُع ، وزِئْبُر ، وضِـــئْبُل "[٣] . وأورد بعضهم " فُعَلّ " بضم الأول وفتح الثاني نحو " خُبَعْث ، ودُلَمْز "[٤]. وواضح أن النحاة قد مالوا إلى تقليل أصول الأبنية ما أمكـــن ، بحصـــرها أولاً فيما ثبت عن الثقات سماعه ، وثانياً فيما كانت حروفه كلها من غيـــر حروف الزيادة ، ثم الاتجاه نحو الحكم بالزيادة على ما يحتمل من الحروف الزيادة لغير معنى ، إما بالحمل على الإلحاق ، أو على التكثيـــر أو علـــى الإلحاق بما لو يخرج إلى اللفظ .

لا يتردد الصرفيون في القول بزيادة الواو في " حَوْقَـــلَ " وفـــى " كوكب " مثلا ، والياء في نحو " سيطرَ " ونحو " زينب " ؛ لأن لهـــم فـــي القول بالإلحاق بنحو " دحرج " ونحو " جعفرٍ " المجردتين قطعاً ما يقابـــل عدم العذر في وجود أى دليل على الزيادة ؛ إذ ثبت الواو والياء في جميـــع التصاريف ، ولا دليل من الاشتقاق على زيادتهما . بل يمكن القول أيضا :

---

(١) شرح الشاطبى على الألفية ٢٩٠ ، ٢٩١ ، عن أبنية الإلحاق ٣٣ .
(٢) ينظر الممتع ٦٧/١ .
(٣) ينظر شرح الكافية الشافعية لابن مالك ٢٠٢٣/٤ ـ ٢٠٢٤ ، الممتع ٦٩/١ .
(٤) ينظر شرح الأشمونى ١٨٥/٤ .

أن إثبات الإلحاق في مثل هذه الألفاظ بموافقة الرباعى المجرد في التصاريف كافة يمكن أن يعد – لولا القول بالإلحاق – إثباتاً لأصالة الواو والياء فيها . وهذا الأمر فيما أظن من تبعات القول بالإلحاق ولوازمه الضرورية . إذ أرى أنا أن واو " كوكب " مثلا ليست واواً مدية من جنس ما يزاد في الغالب على البنية المكوِّنة من صوامت حتى يمكن أن يُحكم عليها بالزيادة . بل هي واو ساكنة مفتوح ما قبلها استُعملت في بنية اللفظ كالصامت ، فدخلت في بنيته الأصلية ، ولم تسقط في التصاريف ، ولم يدل اشتقاق اللفظ على أنها زائدة بحال ما . وكان يمكن لولا القول بالإلحاق عدُّها عندهم على زنة " فَعْلَل " . وكذلك كان يمكن أن يعدّوا " سيْطَر " على زنة " فَعْلَلَ " .

أما تأكيد أغلبهم أن زيادة الإلحاق تكون في مقابل حرف أصلي في الملحق به ، أو أن يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة ولا بالضرورة من ألا تكون زيادة الإلحاق أكثر من حرفين ، فلم يسلم بذلك الرضى في شرح الشافية . إذ قرر العلماء بناء على الأصول المذكورة أن زيادة الإلحاق في " اقْعَنْسَسَ " هي إحدى السينين فهى الزيادة الملحقة لها بـ " احْرَنْجَمَ " أما الهمزة والنون ففى مقابل الهمزة والنون ، فلما رأى الرضى أن الأمر يؤول إلى شئ واحد قال : ((وأنا لا أرى منعاً من يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلى إذا كان الملحق به ذا زيادة . فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم)) [1].وقد يمكن أن يقال أيضاً فيما لم يعد ملحقاً باحرنجم كـ " اغدودن " الذي نفى ابن السراج أن يكون ملحقاً بسبب أن ليس في الأربعة مثل " احْرَوْجَم "[2] : إنه تحقق الغرض من الإلحاق ، فاتفق في التصاريف مع " احرنجم " وإن لم يُعَدَّ ملحقاً فآل الأمر

---

(١) شرح الشافية للرضي ٥٥/١ .
(٢) ينظر الأصول ٣٦٨/٣ .

إلى شئ واحد كما قال الرضى . وربما كان مآل الأمر إلى شئ واحد هو ما شجع الشيخ عضيمة على عد الأمثلة الآتية ملحقة بـ " سمنار " مع أنها غير مشتملة على الزيادة بعينها ، وهى : حِلبْلاب ، جِلبْلاب ، سِرطْراط ، فِرنْداد ، وأشكل ذلك على الدكتور القرني [1].

وإن مآل الأمر إلى شئ واحد هو ما شجع الرضي نفسه على مخالفة الجمهور في منعهم وقوع حرف الإلحاق صدراً إلا بمساعدة ، حيث يرون أن أَلَنْدَداً ملحق بسَفَرْجَل لوجود النون زائدة مع الهمزة ولما لم يوجد معها مساعد في نحو " أُبْلُم " لم يعدوها ملحقة بـ " بُرْثُن " . قال الرضى : ((قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول فليس أبلم ملحقاً ببرثن ، ولا إثْمِد بزِبْرِج . ولا أرى منه مانعاً ؛ فإنها تقع أولا للإلحاق مع مساعد اتفاقاً كما في ألندد ، ويلندد ، وإِدْرَوْن ، فما المانع أن يقع بلا مساعدة ؟)) [2] .

هذا ولأن الإلحاق في الأسماء لا يكون إلا ببنية المفرد لا الجمع استشكل عضيمة قول العلماء ومنهم سيبويه والمبرد والرضى : أن ياء " ثمانية " و " علانية " للإلحاق ، فقال : ((والمعروف أن بناء " فَعالِل " و " فَعالَلَة " مختص بالجمع ولا يكون مثله فى المفردات فليس لنا بناء فى مفردات العربية يلحق به ثمانية وعلانية . قال الرضى : إن الياء فى مقام الحرف الأصلى فى نحو ملائكة . وقد ذكرت نصوصاً كثيرة صريحة فى أنه لا بد من وجود بناء يُلحَق به ، وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة . ولا أظن أحداً يستسيغ إلحاقا لمفرد ببناء الجمع ، ما هدف الإلحاق حينئذ ؟)) [3] .

أما كون الإلحاق لا يكون إلا فى الثلاثى والرباعى لإلحاقهما بأكثر منهما فى عدة الحروف فقد خرج عليه العلماء حين قالوا : إن تاء " أخت "

---

(١) ينظر المغنى ٧٨ ، أبنية الإلحاق ٥٦ .
(٢) شرح الشافية ٥٦/١ .
(٣) المغنى ٧٠- ٧١ .

للإلحاق بـــ " قُفْل " ، وتاء " بنت " للإلحاق بـــ " ضِرْس " . قال عضيمة : ((ولست أستسيغ أن تكون تاء بنت وأخت للإلحاق ؛ لأمـــرين : (١) – أن إلحاق ثلاثى بثلاثى لم يقل أحد به ، وما وقفت عليه فى غير هاتين الكلمتين . وإذا كان " ابن " يُكسَّر على " أبناء " كمـــا يكســـر " ضـــرس " علـــى " أضراس " فما الذي أفادته تاء الإلحاق ؟ والإلحاق إنما يهدف إلى أن تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به فى التصغير والتكسير ، وهنا ابن من غير تاء يكسر تكسير ضرس ... (٢) – التاء فى " بنت " و " أخت " تدل على معنى ، وهو التأنيث . وإن كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق لأنهـــا تدل على معنى ، وهو المد ، فلا أقل من منع تاء بنت وأخت كذلك)) [١].

وقضية (الإلحاق والمعنى) مما يشكل كثيراً فى بـــاب الإلحـــاق . فمع أنهم يقيمون ما يشبه الحد الفاصل بين المزيد للإلحاق والمزيد للمعنـــى تجد أن ما قيل إن زيادته للإلحاق يتداخل مع كون الزيادة تفيـــد معنـــى . وتتدرج أحوال التداخل بتفاوت ملحوظ ، يصل بعضها إلى التباس ما زيـــد لمعنى وما زيد للإلحاق . وقد مر بنا فى الصفحات السابقة من هذه الدراسة خلاف النجاة فيما زيد بتضعيف أو ألف فى نحو " تكلَّم ، وتغافل"، وهو ما يغنى عن إعادته هنا .

وضع النحاة ضابطاً رأوا أنه القول الفصل فـــى علاقـــة الإلحـــاق بالمعنى ، وليس عدم الدلالة على المعنى بإطلاق . قال الرضـــى : ((ولا نحتِّم بعدم تغيُّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يُتوهَّم)) [٢] . ويعنى كلامهم فى هذه المسألة أن زيادة الإلحاق لا تؤدى إلى معنى قياسي . غير أن هذا الأمر لا يستقيم لهم على إطلاقه ؛ إذ لا مناص من أن يكون أمر ما قيل إنه زيادة للإلحاق فى هذه الحال إما أنه لا دليل على زيادته ، وحينئذ ينبغى أن يعد أصليا لا زائداً كما فى " كَوْكَب وجَوْهَر ، وسَيْطَرَ وهَيْمَنَ " ونحوهـــا ،

---

(١) المغنى ٧١ – ٧٢ .
(٢) شرح الشافية ٥٢/١ .

كما مرّ ، وإما أن يدل الاشتقاق على زيادته ، وحينئذ لا فرق بينه وبين الزيادة لمعنى ، اللهم على زيادته وحينئذ لا فرق بينه وبين الزيادة لمعنى، اللهم إلا أن يُقال : إنها لا تطرد فى إفادة المعنى ، بمعنى : أنها لا تزاد فى كل بنية لإفادة المعنى نفسه . على أن الدكتور القرني بتتبعه أبنية الإلحاق فى معجم الصحاح أثبت من جهة أن الجوهري يورد اللفظ الملحق بلفظ آخر فى المادة التى يرى أن حرفاً ما معيناً زيد على الأصول للإلحاق ، بناء على المعنى . وهذا معناه أنه يحتكم إلى الاشتقاق فى إثبات زيادة الإلحاق . وأثبت من جهة أخرى لأبنية الإلحاق الفعلية من خلال ما جمعه من المعجم معاني صرفية قياسية ، كالجعل والصيرورة والإزالة .اوجعل المخرج من التشابه فى هذا الجانب بين الأفعال الملحقة وغير الملحقة الاتفاق فى المصادر بين التى تعد ملحقة والملحق بها ، فى حين أن المزيد لمعنى لا يتطابق فى المصدر الشائع مع ما يماثله فى الحركات والسكنات من المجرد ؛ إذ " أكرم " المزيد لمعنى يشابه " دحرج " المجرد لكنه لا يطابقه فى المصدر[1] .

ويبدو أن التشابه الشكلى بين بنية وبنية يكون فى العربية فى أحوال متعددة مختلفة ، لا ينبغى فى نظرى خلطها ومعالجتها بوجه واحد فى جميع الأحوال . وسبق أن لحظنا أن القدماء عالجوا ما هو مزيد لغير المعنى ، فقرروا أن ما له نظير يشابهه فى الشكل ملحق وما ليس كذلك زيادته للتكثير . هذا مع أنهم يعللون زيادة الإلحاق بغرض إلحاق بنية بأخرى فى الشكل ، فكأن ما فتشوا فى الأبنية له عن نظير فلم يجدوه ليس لزيادته غرض . وقد تتشابه الأبنية شكلياً أيضاً على غير هذه الصفة كما في " أكرم " و " دحرج " اللتين مضى الحديث عنهما قريباً وينطبق عليهما أيضاً

---

(١) أبنية الإلحاق ٨٧ .

نحو " قاومَ " وعلَّمَ " وشيطنَ " وغير ذلك . على أن التشابه فى الحركات والسكنات فى الكلمات التى مُثِّل بها هنا يحكمه نوع الكلمة ، أى : أن كون الكلمة مثلا فعلا ماضيا على أربعة أحرف يحتم البدء بفتح ثم سكون ، وهكذا . على أن تطابق مصادر الأفعال وعدمه ، والاتفاق أو الاختلاف فى الصفات المشتقة منه كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما ، وكذا التكسير والتصغير فى الأسماء ، يخضع قبل كل شئ إلى معايير تتعلق بتعداد الحروف وأنواع الأحرف المزيدة فى اللفظ . وغير خافٍ أن تصرفات الاسم الرباعى وما فوقه ، ولا سيما التكسير والتصغير ، تكاد تكون مطردة ، لا فرق بين ملحق وما هو ليس كذلك بشئ منها ، لا فرق بين (قَرْدَد) الملحقة بجعفر و (نَرْجِس) غير الملحقة بشئ ، والتي لو نطق بنحو (جَعْفِر) لصارت ملحقة بها ، ولا بين (سُرْدُد) الملحقة ببرثُن ، ولا بين (قِنْديل) وبين (منديل ، ومسكين ، وإكليل ، وسرداح ، وعصفور ، وقربوس ، .. إلخ) فى تكسير أو تصغير أو غير ذلك ، مع أن كل واحدة من المذكورة من باب ، ولا بين (سفرجل) التى يحذف خامسها فى الجمع والتصغير وبين غيرها مما يعامل كذلك مما هو أكثر من الأربعة كعندليب وهكذا . ثم ما فائدة أن نقول فيما زاد عن الأربعة : إنه ألحق بمثله ما دام قانون التصغير والتكسير يُنظر فيه إلى الزائد ، ومن الأصول ما زاد عن الأربعة ، فيحذفان ؟ إذ المعوَّل عليه فى ذلك كله إنما هو عدة الحروف والحركات والسكنات والزوائد التى أُلف إعلالها بالقلب أو بالحذف فى التصريف . أما الأفعال فعندى أن بعض ما زاد عن الثلاثة مما فيه زيادة تكون بها الصيغة دالة على معنى معين قد خُصِّص لها مصدر معين بصيغة معينة ؛ لتدل صيغته على صيغة الفعل من غير أن يُحتاج إلى ذكره . فالإفعال كـ" الإكرام " يدل على أَفْعَل " كـ " أَكْرَمِ " ، والمفاعلة تدل

على " فاعل " ، والتفعيل يدل على " فعَّلَ " ، والتفعلة تدل على " فعَّل " المعتل ، والتفعُّل يدل على " تفعَّلَ " ، وهكذا . أما ما عدا ذلك فقياسه صيغ المصادر الأخرى التى قيل إنها للأفعال الملحقة ، ولكنها كما هو ملاحظ مطردة . فلا دخل للإلحاق فى شئ من ذلك .

أما جعل العربي بناء ما على مثال بناء آخر أكثر منه فى عدة الحروف ليتصرف تصرفه ، وهو ما صرحوا به فى تعريف الإلحاق كما مضى ، فإنه يتضمن حتماً وعى العربي بذلك والقصد إليه . وممن ذكر " القصد " صراحة ابن مالك ، فقال فى تعريف الإلحاق ما نصه : ((الزائد إما للإلحاق وإما لغيره . فالذى للإلحاق ما قُصِدَ به جَعل ثلاثى أو رباعى موازناً لما فوقه)) [1] . ويبدو أن النحاة – حتى من لم يصرح منهم بالقصد – لم يكن ليداخلهم فيه شك ، فهو مسلَّم به معتقد بصحته من لدن عامة المتقدمين بدليل عدم إثارتهم المسألة أو الخلاف حولها . غير أن بعض المتأخرين ، وهو ابن عقيل لما رأى أن لا وجه للتسليم بأن العربي قد قصد حقاً أن يلحق بناء ببناء أنكر القصد ؛ إذ لا داعى إليه ، وجَعَلَ ذلك اعتباراً فقط . ونقل ذلك عن أبى حيان أيضاً[2] .

لا يُتصوَرُ أبداً قصد العربى إلى مشاكلة ما بين البنى إلا المشاكلة الدالة من حيث الشكل على معنى وظيفى مقصود إليه مستفاد من الصيغة نفسها ، بحيث لو تغيرت الصيغة لتغير المعنى الوظيفى معها ، ولا يمكن تأديته لو اختلفت هيئتها . وذلك نحو الماضى والمضارع والأمر من الأفعال ، والمصدر والمشتقات ، وصيغ التثنية والجمع والتصغير والنسب من الأسماء . هذه الصيغ إنما جعلت لتدل بهيئاتها على معنى لا يحتاج المتكلم إلى بيانه بأوصاف وعبارات إضافية . أما ما عدا ذلك ونحوه مما لا

---

(1) متن التسهيل فى المساعد ٤/٧١ .
(2) ينظر المساعد ٤/٧٢ .

غرض فى اللغة له فلا يتصور . وإن مشاكلة الصيغ للدلالة على المعنى الوظيفى هى التى أدت إلى عدم الإدغام فى كثير مما قالوا : إن عدم الإدغام فيه مع موجبه أمارة على الإلحاق . وهذا يقودنا فى هذا الموضع من الدراسة إلى مناقشة أمارات الإلحاق التى يرون أنها دالة عليه مائزة بينه وبين ما ليس من الباب بعامة .

إنَّ نطق العربي بـ " جَلْبَبَ " و " شَمْلَل " ونحوهما ، مما قال فيه النحاة : إن عدم الإدغام دالٌ على إرادة إلحاقه بـ " دحرج " ، ولولا ذلك لأدغمَ لموجب الإدغام ، إنما فرضه شكل الفعل الماضى الرباعى المفتوح الأول ساكن الثانى المفتوح الثالث المبنى آخره على الفتح على النحو الذى قدمناه فى الصفحات السابقة . وهذه الصيغة التى جاءت عليها هذان الفعلان ونحوهما هى صيغة كل ماض رباعي ، سواء أكان مجرداً أو ثلاثياً زيد عليه . إذ لم يدغم شئ على هذا النحو فيما زاد عن الثلاثة إلا ما كان منه ثلاثيا زيد عليه . إذ لم يدغم شئ على هذا النحو فيما زاد عن الثلاثة إلا ما كان منه ثلاثياً مضعَّف اللام مزيداً من أوله إما بالهمزة كـ " أقرَّ " ، وإما بغيرهما مما البنية فيه ساكنة الأول واتى للتوصل إلى النطق به بهمزة الوصل ، نحو افتعل كـ " اشتدَّ " ، وانفعل كـ " انشقَّ " واستفعل كـ " استقرَّ " ، وإفعال ومخففة أفْعَلَّ كـ " احمرَّ واحماراً " وليس فى العربية من الأفعال الماضية ما هو على زنة " فَعَلَّ " ، حتى يقال : جَلَبَّ ، أو شمَلّ . ولو أدغم الحرفان لخرجنا من الصيغة والمعنى المستفاد من هيئتها الشكلية بالكامل .

ومما لا شك فيه أن المتكلم أيضاً ينحو نحو الإدغام أحياناً ونحو فك الإدغام أو تجنبه والامتناع عنه أحياناً أخرى ، مثلما ينحو نحو الإبدال والإعلال بالقلب والحذف والتصحيح ، كل ذلك لإرادة التخفيف والخروج

من الثقل ، أو إن تعذر النطق باللفظ ، أو للإبانة وتجنب اللبس ، ونحو ذلك مما يعد من الأغراض اللغوية الوظيفية ، أو من العلل والأسباب اللغوية المحضة . يُمتنع على سبيل المثال عن الإدغام فى الثلاثى المضعّف كـ" شَدَّ " مثلا إذا اتصل بضمير يؤدى الإدغام معه إلى التباسه بضمير آخر . فإن أتى مع هذا النوع بضمير الفاعلين " نا ": امتُنع عن الإدغام لئلا يلتبس لو أدغم بـ " نا " المفعولين . ولو فصل بين الفعل والضمير بالياء مثلا فقيل " شدَّيْنا " لالتبس المضعف بمعتل الآخر ، فصار بين الفعل والضمير بالياء مثلا فقيل " شدَّى " كـ " زكَّى "[1] . ولو أريد إسناد هذا النوع إلى نون النسوة مع الإدغام لالتبس شدَّ بشَدَّنَ ، ومرَّ بمرَّن وهكذا . وتتصل هذه المسألة بالقاعدة المشهورة وهى : إسكان آخر الفعل الماضى مع ضمائر الفاعل وتحريكه مع ضمير المفعول ، كما فى ضرْبَنا، ولا يتأتى التشديد بعد السكون ؛ لأن أول المدغمين ساكن .

والمتأمل فى سائر الكلمات التى قيل : إن فك الإدغام فيها يدل على إرادة الإلحاق ، يلحظ سبق الحرف المكرر غير المدغم بساكن غير مدّ . فمن الفعال ما سبق ذكره آنفا كشملل وجلبب ، ومن الأسماء قردد ومهدد وعفنجج وسؤدد . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد جئ فى الفعل بمدغم بعد ساكن حين أمكن أن يُجمع فى الكلمة بين ساكنين كسابَّه واحمارَّ ، وفي الاسم مثل الضالين والحاقة . وفى المقابل نجد أن حروفاً أدغمت فيما قيل إنه من الملحق ، نحو عِرْبَدّ وقِرْشَبّ الملحقتين بـ " جِرْدَحْل " . أما فى غير ذلك فإن الفعل إن كان ثلاثيًا عينه ولامه من جنس واحد مال المتكلم إلى الإدغام فى الأحوال المعتادة إن لم يعرض ما يوجب الفك ؛ لأن المتكلم

---

(١) ورد عنهم مثل هذا التخفيف ، نحو ما رووه من قولهم : قصيب أظفاري . وربما كان مما يسهل ذلك عدم اشتباه ما خفف من ذلك بالياء بألفاظ أخرى ؛ إذ لا يوجد " قصَى " فتشتبه معها "قصّ " .

لم يجد فى الوجهين المختلفين (أى : مع الإدغام ومع الفك) غرضاً لغوياً ما، وكذلك لم يخرج أحد الوجهين الصيغة عن هيئتها الدالة ، فمال إلى أخفهما . وإن كان الفعل على أكثر من الثلاثة فإن الإدغام يغير هيئة الكلمة الدالة ويحدث هيئات ليست من هيئات الفعل فى شئ بحسب ما تبين سلفاً ، فامتنع عنه . ولذلك لم يرد فى الرباعى صيغة " فَعَلَّ " مثلا . وحين أريد الإتيان بكلمة حرفاها الأخيران من جنس واحد جاءت على صيغة " فَعَلَّ " المشابهة لجميع الصيغ مجردة ومزيدة ، مثل : أَفْعَلَ ، وفاعَلَ ، وفَعَّلَ .. ، وتسير فى النمط مع ما هو أكثر من الرباعى مثل : افتعل وانفعل واستفعل .. إلخ ، وجميعها تنتهى بمتحركين بالفتح . ولم يخرج عن هذا القانون إلا ما مر ذكره قريباً من الثلاثى المضعف الآخر المزيد من أوله بهمزة أو بغيرها ، ويجرى عليه من حيث الإدغام وعدمه ما يجرى على المجرد ، كما هو معلوم . ومن المعلوم أيضاً أن الثلاثى المشدد جاء منه فى سياق واحد ما هو مدغم وما هو غير مدغم بحسب إرادة البيان وتجنب الإلباس . ففى صيغتى التعجب مثلا يقال : ما أشدَّه ، ويقال أيضاً : أشدد به ، وقد نلحظ مشابه أخرى لهذا الأمر تؤدى عدمها غرضاً لغوياً أخرى . ومن ذلك مثلا تجنب الإعلال مع موجبه فى صيغتى التفضيل والتعجب ، فيقال مثلا : هو أطول من فلان ، وأخوف منه ، وما أطوله ، وما أخوفه ، مع موجب الإعلال ؛ من أجل المحافظة على الصيغة الدالة ، ولأن الصغية تقتضى فى الواو بقاء سكون ما قبلها وتحريكها ، فتصح لزوماً . ويمكن بناء على ذلك فى صيغة " اشدد به " : إن الصيغة تقتضى إسكان ما قبل أول المتماثلين ، فيتحرك أول المتماثلين لزوماً .

أما الاسم فإن ما أوردوا منه من غير المدغم ، كالأمثلة التى سبق ذكرها ، لا أظن أن عدم الإدغام فيه ملزم للقول بإرادة إلحاقه بشئ ؛ لأن

الاسم لا يستنكر أن يأتى منه أمثلة مدغمة وأمثلة غير مدغمة ؛ لكثرة أبنية الأسماء ولكثرة الأحوال الممكن أن تأتى عليها أبنيته ، ومنها بطبيعة الحال ما يقتضى السكون قبل الحرف المكرر امتناع الإدغام قطعاً كما مر . بل لقد ذكر بعضُ العلماء أن من البنية ما هو مختص بالأسماء ، فلم يأت منه مكرر الحرف إلا غير مدغم ، وذلك نحو المدَد ، والعدَد والأمر الجلَل ، ونحو ذلك . وقد ذكر ابن الناظم فى شرحه على ألفية والده أن " فُعْلَل " المتحدث عنه فيما سبق مختص بالأسماء ، فقياسه الفك ، كما فى " جدد " و " ظلل " و " حلل " . ولذلك لم يعد نحو " عُوطَط " و " سُؤْدَد " ملحقاً بجُخْدَب [1].

حار العلماء فى تفسير تكرير الحرف من غير إدغام فى ألفاظ ، كانت الأصول تقضى بأصالة كليهما ، فحقهما أن يُدغما . فلما لم يكونا مدغمين حصل الخلاف فى أولوية الاعتداد بشيئين : أيُقضى على ذلك بأنه مما فُك فيه الإدغام وأُدغم فى نظائره ، وإن عُدَّ بذلك شاذاً ؟ أم يُعتد بالإظهار دليلا على أن الزيادة للإلحاق فيُحكم بالزيادة على ما حقه الأصالة ؟ وذلك نحو " يأجَج " ، ومأجَجَ " . ووصفَ ابنُ الحاجب أول الاحتمالين بالضعف ؛ لأنه رأى أن الاعتداد بالإلحاق مسوِّغاً من مسوغات الصناعة النحوية المطمأن إليها للزيادة أولى من القول بالشذوذ . لكنه قال : إنه يقويه " مَحْجَب " علماً[2] . واختاره الرضى [3]. وعندى أنه لولا ربط مسألة فك الإدغام بالإلحاق بما لم يخرج إلى اللفظ وما لم يستعمل فى اللغة وتارة على الإلحاق بـ " جُنْدَب " المزيد وتأوُّل أصالة النون فيه ؛ ليحافظوا على القول بأن علة فك الإدغام فيه الإلحاق .

---

(1) شرح ابن الناظم ص ٨٢٥ . وينظر شرح الأشمونى ١٨٤/٤ ـ ١٨٥ .
(2) الشافية ص ٨٠ .
(3) شرح الشافية ٣٨٧/٢ .

أما الأمارة الأخرى التى جُعلت دالَّة على الإلحاق مائزة له فهى أن هناك أبنية قيل إنها خاصة بالإلحاق وأبنيةً خاصة بالتأنيث ، وأبنية مشتركة بين التأنيث والإلحاق . فإذا جاءت الخاصة بالإلحاق دلت عليه ؛ لأنها مختصة به ، وإذا جاءت المشتركة فُرِّق بين الأمرين بالتنوين أو لحاق تاء التأنيث له ، وهما علامتان للإلحاق . وهذه الأبنية هى لأسماء منتهية بإحدى علامتى التأنيث : الألف المقصورة والألف الممدودة . فالمختصة بالإلحاق ثلاثة أوزان : " فَعَنْلى " نحو حبنكى وسبندى ، و " فَعَلَّى " نحو حبركى وصلهبى ، و " فَعَلْنى " نحو عفرنى . ومن الممدودة وزنان هما : " فِعْلاء " كعِلباء ، و " فُعْلاء " كقوباء [1]. وما عدا ذلك إما مشتركة وإما خاصة بالتأنيث ، وهى الغالبة . ومن الملحوظ أن أمارة كونها للتأنيث فقط هى عدمُ ورود مثلها فى الأبنية العربية مما ليس آخره ألف فيُلحق هذا به . وواضح هنا التداخل بين الحكم بدلالة لفظ الاسم على تأنيث أو تذكير بناء على حقيقة تصور المتكلم لذلك ، فيسند المتكلم الفعل أو الوصف إليه على وفق إحدى الحالين ، وبين الاستدلال على أحدهما بالإلحاق بنظير أو عدمه .

إن القول بغرض ما لزيادة حرف مزيد معين ، يتردد هذا الغرض بين إرادة إلحاق بنية ببنية أخرى إن وجدت هذه البنية الأخرى والتكثير إن لم توجد وللتأنيث إن جاء فى نهايته إحدى ألفى التأنيث ولم تلحقه تاء التأنيث ، لم يكن ليُلجئ إليه ضرورة حقيقية من ضرورات التحليل اللغوى . إذ مع وجاهة أن يعين الحرف الزائد ، وأن تعين أيضا أسباب زيادته ببيان المعنى الذي زيدت للتعبير عنه مما قام في ذهن المتكلم ، لا يلزم البحث عن غرض لم يقم فى ذهنه إن لم يوجد . ومن المقبول القول

---

(١) أبنية الإلحاق ٧١ ، ٧٦ – ٧٨ .

بالغرض فى تأدية المعنى لما زيد لمعنى ، ولما زيد للدلالة على التأنيث بعلامة مميزة للتأنيث فى نهاية البنية إن كان المراد بها تأنيثه قصداً كما هو معهود . أما القول بالإلحاق أو التكثير غرضين للزيادة فقد سبق فيما مضى ذكر ما يشكل عليه . أما التكثير فإن أقل ما فيه الإيهام بأن العرب تروم تكثير عدد حروف الكلمة ، أو أن الكلمات المزيدة للتكثير أكثر فى عدة حروفها من غيرها ، وفى ذلك كله نظر ؛ إذ ليست البنية التى خُرِّجت زيادتها على التكثير كلها على كل حال مما كثر عدد حروفه . فعدة حروف " عَفَنْجَج " الملحقة بـ " سَفَرْجَل " مثلا أكثر من عدة " نَرْجس " و " تَنْضب " اللتين زوائدهما للتكثير ، لكنها تتساوى فى الوقت نفسه مع "كَنَهْبُل " و " وقَرَنْفُل " للتين زيدتا للتكثير أيضاً .

وبعد : فإن مفهوم الإلحاق الصرفي قد أحاط به – كما اتضح من عرضه فى الصفحات السابقة – غير قليل من الأوهام التى أدى إليها التكلف فى ضبط الصناعة الصرفية وإحكام قواعدها وقوانينها بصورة لم تخل من المبالغة فيها . وكان يمكن تجنب كثير من إشكالات المفهوم لو اقتصر فيه على المعنى اللغوى للإلحاق ، بحيث يقال : إن بنية ما وافقت غيرها فى عدة الحروف وفى الحركات والسكنات ؛ حتى لا يؤدى ما ذهبوا إليه فى هذه القضية إلى مخالفة بعض الأصول المستقرة التى فُسِّرت فى ضوئها ظواهرُ صرفية أخرى ، ومن بين أهمها أصالة الحرف وزيادته ، وإلى التحكم فى إحكام والتأنيث والتذكير ، وبعض أحكام الدلالة . بل لعل عدم القول بالإلحاق مما يؤدى إلى تجانس التحليل فيما زيد لغير معنى مطلقاً ، من غير أن يكون بعضه للتكثير وبعضه الآخر للإلحاق لمجرد وجود بنية أخرى من المجرد لهذا وعدمها لذاك . وقد رأينا فيما سبق عند

بعض الباحثين أن بعض الإشكالات يمكن الخروج منها بالاعتبار اللغوى للإلحاق ، لا كما صُوِّر فى مصنفات القدماء بضوابطه وأصوله وأماراته .

كان يمكن الخروج من تناقض ما قال فيه سيبويه تارة : إنه ملحق، وتارة : ليس بكذلك ، وهو نحو سُلَّم من الأسماء ، ومن إشكال إلحاق نحو تمسكن وتمدرع وتمندل وتغافل وتكلم بتدحرج ، كما ذهب إلى ذلك الزمخشرى واستشكله ابن يعيش وغيره ، ومن إشكال إلحاق ثلاثى بثلاثى، والإلحاق بصيغة الجمع من الأسماء لا المفرد ، واستشكل هذين الأمرين عضيمة ، ومن إشكال جعل عضيمة حلبلاب وجلباب وسرطراط وفِرنداد ملحقة بسنمّار ، وهو ما استشكله الدكتور القرنى ، ومن إشكال ما وجدت فيه أمارة من أمارات الإلحاق من غير نظير ، ومن إشكال تخريج الزيادة فى ألفاظ وعدم شمول التخريج نفسه لألفاظ أخرى لا تختلف عنها فى شئ إلا فى عدم وجود النظير ، ومن إشكال تحمل القول بزيادة ما لا تثبت أصول الزيادة المعتبرة زيادته ، ومن تحكيم ما أساس القول به اللفظ كالإلحاق فيما أساسه المعنى والدلالة كالدلالة على التأنيث والتذكير . كان يمكن الخروج من ذلك كله وغيره مما عُرِض فيما مضى لو اقتُصر فى مفهوم الإلحاق على المعنى اللغوى ، وهو المشاكلة فى الصور من حيث عدة الحروف والحركات والسكنات ، بقطع النظر عن الزيادة وموضعها فى اللفظين ، ودون أن تكون هذه المشاكلة غرضا مقصوداً فى ذاته .

المـراجـع

الدوريات :

- مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ٢) المجلد الثاني ، سنة ١٤١٠ هـ.

الكتب :-

- أبنية الإلحاق فى الصحاح . د / مهدي بن علـى القرنـي ط ١ ، الرياض : مكتبة الرشد ، سنة ١٤٢٠ هـ .
- الأصول فى النحو . ابن السراج ، تحقيق د / عبدالمحسن الفتلـى ، ط١ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٥ هـ.
- التبصرة والتذكرة . الصيمري ، تحقيق د / فتحى علي الدين ط١ ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمـى بجامعـة أم القـرى ، سـنة ١٤٠٢هـ.
- التتمة فى التصريف . ابن القبيصى ، تحقيق د / محسن العميرى ، ط١ ، مكة المكرمة : مطبوعات نادى مكة ، سنة ١٤١٤ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه . أبو على الفارسي ، تحقيق د/ عـوض القوزى ، " ١ ، القاهرة : مطبعة الأمانة ، سنة ١٤١٠هـ .
- تاج العروس . الزبيدي ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الخصائص . ابن جني ، تحقيق محمد على النجار ، ط ٣ ، القاهرة : المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٤٠٨ هـ .
- الخلاصة الصرفية . إبراهيم الفيفى ، مطابع التراث ، بدون تاريخ .
- سر صناعة الإعراب . ابن جني ، تحقيق حسن هنـداوى ، ط١ ، دمشق : دار القلم ، سنة ١٤٠٥ هـ .
- شرح ألفية ابن مالك . الأشموني ، ترتيب مصطفى أحمد حسـين ، دار الفكر .

- شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم تحيق د / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، بيروت : دار الجيل ، بدون تأريخ .
- شرح الشافية . الرضي الآستراباذى ، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، سنة ١٤٠٢هـ.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدى ، ط١ ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، سنة١٤٠٥هـ .
- شرح المفصل . ابن يعيش ،عالم الكتب .
- شرح الملوكي . ابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط١، حلب :المكتبة العربية ، سنة ١٣٩٣هـ .
- الشافية فى علم التصريف . ابن الحاجب ، تحقيق حسن أحمد عثمان ، ط١، مكة المكرمة : المكتبة المكية ، سنة ١٤١٥هـ .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) . الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢، سنة ١٤٠٢هـ .
- القاموس المحيط . الفيروز أبادى ، تحقيق مكتب تحقيق التراث فى مؤسسة الرسالة ،بيروت : مؤسسة الرسالة ،سنة ١٤٠٧هـ .
- الكتاب . سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب .
- اللباب فى علل البناء والإعراب . العكبرى ، تحقيق غازي طليمات، ط٢، دمشق دار الفكر ، سنة ١٤٠١هـ .
- لسان العرب . ابن منظور ، ط١، بيروت : دار صادر سنة ١٤١٠هـ .

- المساعد على تسهيل الفوائد .ابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل ، مكة المكرمة : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٥هـ.
- المغنى فى تصريف الأفعال . محمد عبد الخالق عظيمة ، ط٣، دار الحديث ، سنة ١٩٨٨م .
- المفصل فى علم العربية . الزمخشرى ، تحقيق د/ محمد عز الدين السعيدى ، ط١، بيروت : دار إحياء العلوم ، سنة ١٤١٠هـ.
- الممتع فى التصريف . ابن عصفور ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ط١، بيروت : دار المعرفة ،سنة ١٤٠٧.
- المنصف . ابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط١، القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ، سنة ١٣٧٣هـ .